

رسائل أميركية متضاربة ترك السلطة السياسية في لبنان

معاينة جميع البرلمانيين الحاليين أو المستقبلين ووزراء الحكومة الذين هم أعضاء مباشرون في حزب الله. وأشارت الورقة إلى ضرورة معاينة أعضاء مجلس الوزراء المعروفين في لبنان بـ"المستقلين" لكنهم في الواقع من الموالين لحزب الله، بما في ذلك وزير الصحة السابق جميل جبق والنائب جميل السيد ووزير الخارجية السابق (2009 - 2009) فوزي صلوح.

ولم يغفل معدو الورقة عن أبرز الحلفاء السياسيين لحزب الله وهما صهر الرئيس عون ووزير الخارجية السابق جبران باسيل ورئيس حركة أمل رئيس مجلس النواب اللبناني، نبيه بري. وسبق وأن غرمت الإدارة الأميركية إلى إمكانية شمول لائحتهما العقابية كلا من بري وباسيل في حال استمر الطرفان في السير قدما في تنفيذ أجندة حزب الله والنهائي معها.

ويعتقد المراقبون أن عون سعي من خلال اللقاء مع السفارة الأميركية لمعرفة مدى جدية البيت الأبيض في التوجه لمعاينة باسيل وحزبه.

وبحسب بيان صادر عن الرئاسة اللبنانية عرض الرئيس عون مع السفارة الأميركية العلاقات الثنائية وسبل تطويرها في المجالات كافة، كما أجرى معها "جولة أفق تناولت التطورات الإقليمية الراهنة".

حزب الله الاستراتيجي قد دعا شيا إلى مناقشة الأبناء الواردة من العاصمة واشنطن والتي تتحدث عن مبادرات لوقف الدعم عن لبنان ومؤسسته العسكرية ضمن مشروع يهدف إلى ممارسة أقصى العقوبات على إيران والمليشيات الموالية لها. ويشير المتابعون إلى أن عون بالتأكيد سيسعى للحصول على تطمينات لاسيما في علاقة بالمعلومات التي تتحدث عن إمكانية فرض عقوبات على حلفاء الحزب الذي يعد وقياره الوطني الحر من ضمنهم.



دوروثي شيبا
الولايات المتحدة تدعم
الخطوات الإصلاحية
التي يقوم بها لبنان

وأوصت ورقة بحثية أعدتها مؤخرا لجنة الدراسات في الحزب الجمهوري في مجلس النواب الأميركي، بشأن إيران ووكلائها، بفرض عقوبات على قادة لبنانيين متحالفين مع حزب الله، بالإضافة إلى قطع المساعدات عن الجيش اللبناني.

وبناء على مقترح من المنظمة غير الربحية المعروفة باسم "الاتحاد ضد إيران النووية"، نصت الورقة على أهمية

بيروت - تزيد المواقف الأميركية المتضاربة ارتباك السلطة السياسية في لبنان التي تبدو في حالة تيهان واضطراب لاسيما مع تفاقم الأزمة المالية التي تشهدها البلاد، في ظل تهاو دراماتيكي لليرة اللبنانية مقابل الدولار، وضغوط الدائنين الدوليين.

وأكدت سفيرة الولايات المتحدة في بيروت دوروثي شيبا خلال لقائها الخميس الرئيس ميشال عون على استمرار الدعم الأميركي للبنان في تناقض مع الرسائل القادمة من الكونغرس والبيت الأبيض والتي تصب في سياق وقف هذا الدعم بما يشمل الجيش اللبناني والذهاب بعيدا في تحجيم نفوذ حزب الله المسيطر على سلطة القرار من خلال الضرب بقوة على الحلفاء السياسيين الذين يوفرون له الغطاء.

وقالت شيبا، خلال الاجتماع مع عون في قصر بعبدا، إن "الولايات المتحدة تدعم الخطوات الإصلاحية التي يقوم بها لبنان كي يتمكن من الخروج من الأزمة الاقتصادية المالية التي يعاني منها".

وأكدت السفارة على "دعم بلادها للبنان في المجالات كافة والوقوف إلى جانبه في هذه الظروف الصعبة حتى يجتازها". ويرجح متابعون أن يكون الرئيس ميشال عون الذي يعد حليف

المفاوضات بين أكراد سوريا تثير هواجس من نوايا انفصالية

المجلس الوطني الكردي: تخوفات المعارضة لا مبرر لها



التأول قائم رغم التوجسات

والمعابر والجيش في المنطقة التي تعد خزان سوريا النفطى والماني والغذائي". وتلفت العجيلي إلى صدور بيان مؤخرا وقعت عليه 750 شخصية من النخب السورية للتعبير عن "رفضنا لما سيتم الاتفاق عليه طالما أننا لسنا شركاء في التخطيط له ووضعه بما يناسب مصالح شعبنا العربي في الجزيرة والفرات".

من جهته يقول المعارض السوري ميشال كيلو لـ"العرب" إنه يؤيد أي حوار يقضي إلى توحيد الموقف الكردي باعتباره ضرورة حيوية، ولكن شرطية ألا يتنصر هذا الحوار لمشروع إقليمي يهدد وحدة سوريا.

ويؤكد كيلو أنه مع وجهة نظر المجلس الوطني الكردي الداعم لخيار قيام نظام ديمقراطي تعددي في سوريا يأخذ في الاعتبار منح الأكراد وضعا خاصا يسمح لهم بإدارة شؤونهم، وأنه يامل في أن تنتهي المفاوضات قريبا ويتم عرض ما تم التوصل إليه من تصورات لتسوية الأزمة وشكل النظام على باقي الطيف السياسي وإجراء حوار بناء حولها.

ويرى المجلس الوطني الكردي أن الهواجس المثارة حيال المحادثات الكردية الكردية مبالغ فيها وأنه لا نية لإقصاء أي طرف، ويقول في هذا السياق العضو في المجلس فؤاد عليكو "نحن لا نستبعد أحدا من الحوارات ولا يمكننا فعل ذلك، لكننا نبغي من وراء هذا الحوار التأسيس لتصور كردي مشترك ومن ثمة نقدم تصورا لنا على طاولة الحوار مع قوى المعارضة السورية، وأنه لا يمكن بناء أي رؤية حقيقية للمستقبل السوري وللإدارة الحالية دون مشاركة كافة القوى السورية".

واعتبر عليكو أن "التخوفات في غير محلها وهي حالة استباقية لا مبرر لها لأننا لا نزال في مرحلة بناء التفاهات المشتركة، خاصة وأن الملفات التي سنتناولها مستقبلا أكثر صعوبة وتعقيدا، وتحديدا في ما يتعلق بعلاقة حزب الاتحاد الديمقراطي بـ"ب.ي.د" مع حزب العمال الكردستاني بـ"ك.ك.ا" التركي وكيفية تشكيل قوة أمنية محلية وعودة شبابنا من قوات البشمركة (ر.ج.أ) من إقليم كردستان العراق للمساهمة في حفظ الاستقرار في المنطقة".

إضافة إلى ملف الإدارة المشتركة والاقتصاد والعلاقة مع المعارضة ودول الجوار. وملف التعليم الذي يدمر الآن جيلا كاملا من الأبطال من خلال فرض مناهج غير معترف بها سوريا وإقليميا ودوليا.

وشدد عضو المجلس الوطني الكردي في تصريحاته لـ"العرب" "شسنا أم أينا هناك واقع أبرزته الأزمة السورية في شرق الفرات وفي شمال سوريا أيضا خارج عن إرادتنا وعليها التصدي له وإدارة المنطقة بطريقة رشيدة انتظارا للحل السياسي النهائي للأزمة، وهذا ما يتطلب مشاركة جميع أبناء المنطقة من عرب وكر وسريان وأشوريين وتركماني في تحمل مسؤولياتهم دون إقصاء أو تهيش من أحد".

المفاوضات الكردية الكردية برعاية أميركية قطعت شوطا كبيرا في مسار بلورة تصورات مشتركة حول كيفية إدارة مناطق السيطرة الكردية، وسط مخاوف من باقي مكونات تلك المناطق على مستقبلها إذا ما انتصرت الرؤية القائمة على تشكيل حكم ذاتي كردي.

مع حصول تقاطعات مع دمشق في عدة محطات من عمر الصراع لعل أبرزها في العام 2016.

وعمد الاتحاد الديمقراطي في منعطفات خطيرة كانت تشكل تهديدا مباشرا له وللمناطق الواقعة تحت سيطرته (التوغلات التركية) إلى فتح قنوات حوار مع النظام السوري، بيد أن تلك المفاوضات لم تحقق أي اختراق فعلي ولم تسفر عن أي نتيجة.

والخلافات بين المجلس الوطني والاتحاد الديمقراطي لا تنحصر في رؤية كل منهما للأزمة السورية لا بل إن لها أبعاد في علاقة بصراع نفوذ تاريخي يتجاوز حدود سوريا إلى الإقليم في علاقة بحزب العمال الكردستاني التركي والحزب الديمقراطي المسيطر على إقليم كردستان العراق.

ولئن تبدي أوساط المعارضة السورية تحرجا بالحوار بين الجانبين بيد أنها لا تخفي محاذيرها حيال إمكانية أن تنتصر رؤية الاتحاد الديمقراطي الذي تقول إن له صلات بحزب العمال الكردستاني معتبرة أن الأخير يريد فرض خيار إقليم ذاتي يكون منطلقا جديدا نحو المشروع الأكبر وهو قيام دولة كردية على أجزاء من سوريا والعراق وتركيا وإيران، ما يهدد وحدة سوريا.



فدوى العجيلي

الخلاف الكردي الكردي هو على التصورات لمستقبل المنطقة

وتعرب عضو هيئة التفافض السورية فدوى العجيلي عن دعمها لأي حوار كردي كردي، "ذلك أنه ليس من صالح أحد وجود أي شروخ مجتمعية أو سياسية بين السوريين مهما كان انتماءهم القومي أو العرقي"، بيد أنها لا تخفي انشغالها بما يدور في المفاوضات الجارية بالحسكة.

وتقول العجيلي "إن الخلاف الكردي الكردي لا يتعلق فقط بشؤون سياسية صرفة، بل على نفوذ وتصورات حول شكل ومستقبل المنطقة التي يحتلها ميدانيا حزب العمال الكردستاني التركي".

وتضيف "نحن نقاطع مع المجلس الوطني الكردي الذي يشترط في مفاوضاته فك ارتباط حزب الاتحاد الديمقراطي السوري مع حزب العمال الكردستاني التركي من جهة ومع نظام بشار الأسد والإيرانيين من جهة أخرى، لكن نختلف معه حول تعقيب صوت الملايين من عرب المنطقة الشرقية في المحافظات الثلاث دير الزور والرقعة والحسكة، لاسيما وأن المحادثات لم تقتصر فقط على بحث الحادثات فضل الاتحاد الديمقراطي الذي بنفسه وانتهج سياسة "الحياة

صابرة دوح

تغير المفاوضات الكردية - الكردية الجارية في شمال شرقي سوريا مخاوف باقي المكونات السورية لاسيما وأن التسيريات تتحدث عن أن هذه المحادثات لا تتركز فقط على المصالحة بين الفرقاء الأكراد بل وأيضا البحث في مستقبل المنطقة الشرقية التي تشمل محافظات الرقة والحسكة ودير الزور.

وتخشى تلك المكونات التي تضم عربا وسريانا وأشوريين وتركمانا، من أن تنتصر المحادثات لأجندة تلمح إلى تركيز إقليم حكم ذاتي كردي في المنطقة، وما يعنيه ذلك من إهدار الحقوق باقي الأطراف العرقية التي تعد جزءا أصيلا من النسيج الاجتماعي في تلك الرقعة الجغرافية، لا بل أن بعضها يملك الغلبة العديدة والمقصود هو المكون العربي.

وبدأت المفاوضات بين المجلس الوطني الكردي وهو ائتلاف سياسي يضم نحو 15 حزبا، والاتحاد الديمقراطي الكردي في أبريل الماضي، برعاية الولايات المتحدة وفرنسا، وبمشاركة إقليم كردستان العراق.

وخطت تلك المفاوضات التي تهدف إلى إعادة ترتيب البيت الكردي وتوحيد تصوراتها بشأن تسوية الأزمة في سوريا، بما يشمل هنا شكل النظام المستقبلي، خطوات هامة ولاسيما في العلاقة بالترتيبات السياسية بين الفرقاء.

وأوضح عضو المجلس الوطني الكردي فؤاد عليكو في تصريحات لـ"العرب" أن "المفاوضات تجري على مراحل حيث بدأنا بالمفاهيم السياسية وقد أنجزت مسودة هذا الملف بالتوافق، وتم التأكيد على أننا جزء من المعارضة السورية التي تطالب بتغيير النظام الحالي إلى نظام ديمقراطي علماني تعددي وأن الشكل الأمثل للحكم ضمن الواقع السوري الراهن وما حصل من انقسام مجتمعي حاد هو النظام الاتحادي (الفيدرالي) مع التأكيد على وحدة سوريا جغرافيا".

ولفت عليكو إلى أنه تم التأكيد خلال تلك المفاوضات على أن الحوار مع النظام السوري بعيدا عن مظلة الأمم المتحدة غير مجد ونوع من العيبية، وأن القرار رقم 2254 لعام 2015 هو المعيار الأساسي في أي مفاوضات مستقبلية معه وبإشراف أممي مباشر من جنيف.

ويشكل الموقف من الأزمة السورية إحدى النقاط الخلافية البارزة بين المجلس الوطني الكردي والاتحاد الديمقراطي، فبينما انحاز المجلس الوطني منذ البداية للمعارضة السورية وهو لا يزال إلى اليوم ضمن مظلة الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة، فضل الاتحاد الديمقراطي الذي بنفسه وانتهج سياسة "الحياة

المؤسسة العسكرية تسابق الزمن للتوصل إلى سلام في السودان

نهاية المرحلة الانتقالية، والاتفاق على الخطوط العريضة للسياسة الخارجية وإزالة أشكال التهميش.

وترى الحكومة أن تمديد الفترة الانتقالية سيكون محفوفا بالكثير من المخاطر في ظل الاتفاق على تقسيم فترة الـ39 شهرا بين المكون المدني والمكون العسكري، وقد يكون ذلك بابا جديدا للخلافات بين الطرفين، لأن البلاد تمر بتعقيدات سياسية وأمنية بفعل محاولات فلول النظام السابق ضرب المسار الانتقالي، وإحالة الفترة قد تشكل ردة

وتعمل خسارة فادحة لقوى الثورة. وبحسب أسامة سعيد، هناك نقطة عاقلة ثالثة ترتبط بملف السلطة لم تحسم بعد، وترتبط بإشراك قادة الجبهة الثورية ضمن مؤسسات الفترة الانتقالية على المستوى القومي، ونسب تمثيلها في مؤسسات الحكم، وتحاول المفاوضات الجارية الوصول إلى رؤى مشتركة، وسيكون عدم الاتفاق بشأنها عائقا أمام توقيع اتفاق السلام في الوقت المحدد.

ويقول مراقبون، ثمة ملفات أخرى ملغمة ربما تبديد حلم السلام، بينها تمسك الحركة الشعبية شمال - جناح عبدالعزيز الحلو، بمبدأ علمانية الدولة وتقرير المصير، بالرغم من انخراطها في الاجتماعات التي انطلقت، الثلاثة، بجانب عدم حسم مصير حركة جيش تحرير السودان - بقيادة مني أركو مناوي، والذي انشق عن الجبهة الثورية وتمتاز الجبهة الثورية بتوجه دعوة

وتعترض الجبهة الثورية بتوجه دعوة للحركات المسلحة التي لم تخترط في السلام، لتكون ضمن الاتفاق الموقع بينها وبين الحكومة الانتقالية، ما يؤدي إلى توسيع رقعة السلام لأكثر عدد من الأقاليم الهامش.



توقيع اتفاق شامل الشهر الجاري

أثبتت المفاوضات صعوبة حسمها بين الحركات والسلطة الانتقالية. ويعقب التوقيع على السلام عقد مؤتمر دستوري بمشاركة جميع الأقاليم بصفة خاصة تجزء من عملية صياغة الدستور، إلى جانب تنظيم مؤتمر آخر يتعلق بنظام الحكم خلال 6 أشهر من توقيع اتفاق السلام مهمته التوافق حول المستويات والحدود والهياكل الموجودة في نظام الحكم.

وقال المتحدث باسم الجبهة الثورية، أسامة سعيد، إن المفاوضات وصلت إلى مراحلها الأخيرة، بعد أن أتمت مسارات الشمال والوسط والشرق اتفاقاتها مع وفد الحكومة، وتبقى نقطة رئيسية واحدة عاقلة في ملف الترتيبات الأمنية الخاص بمسار المنطقتين، وترتبط بالدمج والتسريح ومدد النصوص الخاصة بها، واستمرار المفاوضات حول الترتيبات الأمنية الخاصة بملف دارفور.

وأضاف لـ"العرب"، هناك نقاط عاقلة بحاجة إلى قرارات سياسية من الخرطوم، تتعلق بمدد الفترة الانتقالية وبدء سريانها، خاصة أن الحكومة رفضت مقترح الجبهة الثورية بأن تكون لمدة 4 سنوات من تاريخ التوقيع على اتفاق سلام، دون أن تتقدم بمقترحات أخرى، فيما تعتبر الجبهة الثورية أن هذه النقطة أساسية في توقيع الاتفاق من عدمه.

وتعد تلك الفترة مهمة لتحول الحركات المسلحة إلى تنظيمات سياسية ومدنية، بما يضمن استكمال نصوص الوثيقة الدستورية، وتعتقد الحركات المسلحة أن تنفيذ اتفاق السلام بحاجة إلى مصفوفة زمنية يجري التوافق بشأنها مع السلطة لضمان عقد المؤتمرات التكميلية المنفق عليها، وتأسيس جيش قومي قبل

الخرطوم - أعلن السودان التوقيع على اتفاق سلام نهائي مع الجبهة الثورية التي تضم حركات مسلحة وتنظيمات سياسية، في العشرين من يونيو، وهو الموعد المحدد من قبل وساطة دولة جنوب السودان، وسط مخاوف من تكرار أخطاء الاتفاقيات السابقة التي جرى التوقيع عليها دون وجود أرضية مهيأة قابلة لتنفيذ ما تم التوصل إليه.

استمرت مفاوضات السلام الجارية بين السلطة الانتقالية والجبهة الثورية عبر تقنية الفيديو كونفرانس، الخميس، بعقد اجتماعين منفصلين، أحدهما تناول مراجعة القضايا الجوهرية المتفق عليها خلال المباحثات الماضية، والأخر تعلق بالترتيبات الأمنية بشأن مساري دارفور والمنطقتين (جنوب كردفان والنيل الأزرق).

أكد النائب الأول لرئيس مجلس السيادة، الفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي)، مساء الأربعاء، أن الحكومة ترضى بخطة ثابتة نحو تحقيق السلام، ويشترط المواطنين بتوقيع اتفاق شامل بحلول العشرين من يونيو الجاري، وإثني على روح المبادأة التي اتسم بها طرفا التفاوض والجهود التي تبذلها جوبا وصولا إلى اتفاق يقضي إلى سلام دائم.

وقطعت مفاوضات السلام نحو 90 في المئة من القضايا الخلافية، لكن عدم حسم الملفات العاقلة التي تشكل أساس إنهاء مشكلات الهامش يجعل السودان أمام سلام جزئي وليس شاملا.

وأشار أستاذ العلوم السياسية بجامعة بحري في الخرطوم، أبو القاسم إبراهيم آدم، لـ"العرب"، إلى وجود نية من قبل المكون العسكري في مجلس السيادة للتوقيع على اتفاق خلال الشهر الجاري، استباقا لأي تدخلات من قبل البعثة الأممية وفقاً لقرارات مجلس الأمن الأخيرة.

وقال، إن هناك اعتقادا بتجاوز الوثيقة الدستورية أكثر من اللازم، وعملية استكمال مؤسسات الحكم الانتقالي باتت متأخرة، وأن ثمة رغبة في أن يكون السلام عربونا يقدمه السودان للمجتمع الدولي ليثبت جديته في عملية التحول الديمقراطي، وطى الصراعات الداخلية. وأشرفت جوبا على مفاوضات مطولة مع الحركات المسلحة منذ بداية الفترة الانتقالية في أغسطس الماضي، وكان من المقرر الوصول إلى اتفاق في غضون ستة أشهر، غير أن جملة من المشكلات التفصيلية والسياسية والأمنية في الأقاليم الهامش أرجأت التوقيع، ولجات الوساطة إلى عقد مؤتمرات تشاورية بين قوى مختلفة بشأن بعض الملفات التي